إقامة الصفة مقام الموصوف مقاربة لغوية تداولية

Establishing the adjective as the described is a deliberative linguistic approach

أ.م.د واثق غالب هاشم

قسم علوم القران – كلية التربية–الجامعة المستنصرية

البريد الالكتروني: Br.wathiq76@gmail.com

Dr. Wathiq Galib Hashim

Science department quran– collage of Education – Mustansiryah university

المستخلص:

إن النظرة إلى الظواهر اللغوية المهمة يجب أن لا تكون نظرة مبتسرة تكتفي باللمحة وتقتنع بالإشارة، بل تكون نظرة معتمدة على الشمول والإحاطة ؛ لتعالج الظاهرة من جميع جوانبها والإلمام بملابساتها في العملية التخاطبية فيمكن حينئذٍ سبر أغوارها ومعرفة كنهها والوقوف على فوائدها في اللغة . ومن هنا جاء هذا البحث للعناية بظاهرة مهمة في العربية هي إقامة الصفة مقام الموصوف، فنظر إليها –فيما أحسب– نظرة وافية لعلها تفي بالغرض وتلبي المقصود، كانت إحداهما لغوية تلقي الضوء على المسرة الدلالية لطائفة من الألفاظ وانتقالها في الاستعمال من الوصفية إلى الاسمية، فكان ذلك من وكد المبحث الأول الذي جاء بعنوان (ما يقع منها على سبيل الدوام، وأمثلته وفائدته)، والنظرة الأخرى تداولية تراعي السياق بين أطراف الخطاب من الوجهة التداولية (اللغوية وخارج اللغوية) من حيث ظروف الكلام وملابساته وما يحف به .

وهذا ما تكفل به المبحث الثاني الذي جاء بعنوان (ما يقع منها على سبيل السياق التداولي، وأمثلته وفائدته) . وقد انتهى البحث إلى نتائج، منها : أنّ لهذه الظاهرة نوعين رئيسين : الأول دائمي صرت معه الصفة كاسم الجنس، وهذه الصفة لا تكون إلّا مفردة، والآخر سياقي، وهو لا يقتصر على الصفة المفردة بل يجري مع الصفة الجملة أيضًا . ويجتمع نوعا الظاهرة في تحقيق فائدة الإيجاز وعدم تطويل الكلام بما لا طائل وراءه، فضلاً عن اجتماعهما في تحقيق فائدة الاتساع في التعبير والمرونة فيه . ويمكن تفسير الحذف بصورة عامة، وحذف الموصوف بصورة خاصة بالاحتكام إلى مجالات الدرس التداولي وأركانه التي منها الافتراض السابق ؛ فهو يبيّن المسكوت عنه أو الذي لا يقال . وقد تُقام الصفة الجملة مقام الموصوف، ولاسيما مع النوع السياقي، ولا يقتصر قيامها على الإفراد . وأخيرًا كشف البحث عن فوائد إقامة الصفة مقام الموصوف، تمثلت بالإيجاز وإثارة ذهن المخاطب ولفت نظره إلى أبرز سمات الموصوف، والتوسع في التعبير، والزيادة في المعنى .

الكلمات المفتاحية : حذف الموصوف، السياق التداولي، الافتراض السابق .

Abstract:

The view of important linguistic phenomena should not be a short-sighted view that is content with a glimpse and is convinced of the sign, but rather a view based on comprehensiveness and comprehension. In order to deal with the phenomenon in all its aspects and to be familiar with its circumstances in the communicative process, then one can explore its depths, know its essence and find out its benefits in the language. Hence, this research deals with an important phenomenon in Arabic, which is the establishment of the adjective

in the place of the noun it modifies, so we look at it - as I think - a comprehensive view, perhaps it would fulfill the purpose and meet the intended, one of these aspects is linguistic one which sheds light on the semantic path of a group of expressions and their transfer in usage from descriptive to nominal, so it was This is from the hard work of the first topic, which came under the title (What falls out of it permanently, its examples and its usefulness), The other view is pragmatic, taking into account the context between the parties to the discourse from a pragmatic point of view (linguistic and extralinguistic) in terms of the circumstances of the speech, its circumstances, and what it surrounds. This is guaranteed by the second topic, which comes under the title (What falls out of it as a pragmatic context, its examples and its usefulness). The research has concluded with results, including: This phenomenon has two main types: the first is permanent, the adjective becomes with it as the noun of the gender, and this adjective is only singular, and the other is contextual, and it is not limited to the singular adjective, but it goes with the adjectival clause as well. The two types of phenomena combine to achieve the benefit of brevity and not to prolong speech in a way that is useless, in addition to their combination in achieving the benefit of broadening and flexibility in expression. The deletion can be interpreted in general, and the deletion of the noun the adjective modifies in particular by referring to the areas and pillars of the pragmatic lesson, including the previous assumption. It shows what is silent and what is not said. The adjectival clause may take the place of the noun it modifies, especially with the contextual type, and its role is not limited to individuals. Finally, the research reveals the benefits of establishing the adjective in the place of the noun it modifies, represented by brevity and stimulating the mind of the addressee and drawing his attention to

the most prominent features of the noun it modifies, the expansion of expression, and the increase in meaning.

Keywords : *Omitting the described, the deliberative context, the previous assumption.*

المقدمة:

تنطوي العربية على الكثير من الظواهر اللغوية التي تدل على أصالتها وحيويتها وغناها . ومن تلك الظواهر ظاهرة الحذف عامّة، وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه خاصّة، هذا الحذف الذي يحمل في طياته ما تتماز به العربية من سعة تصرف، ومرونة وشجاعة، حتى ألفينا ابن جني قد عقد بابًا في كتابه (الخصائص) سمّاه (باب في شجاعة العربية)، كانت ظاهرة الحذف على رأس معالجاته في هذا الباب، ثم تلتها ظواهر أخرى، كالزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف (ابن جني، د.ت، ج٢ ص٣٦٠).

وقد حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على هذه الظاهرة من الوجهة اللغوية، ومن الوجهة التداولية ؛ ليكون سبرها وافيًا، ولتكون مقاربتها شاملة، وللوقوف على كيفيتها وأمثلتها والفوائد المتوخاة منها .

المبحث الأول : ما يقع منها على سبيل الدوام، وأمثلته وفائدته:

من المعروف أن التطور الدلالي يلقي بظلاله على مفاصل اللغة، ففي "انتقال الصفة إلى الاسمية غالبًا ما يكون له سبيلان أولهما هو الصفة الشائعة والغالبة التي تستعمل بالتعريف، وهو باب إقامة وصف الشيء مقام اسمه، وثانيهما هو عن طريق الإضافة حيث يُحذف المضاف ويقوم المضاف إليه مقامه، وهو باب إضافة الموصوف إلى صفته" (الزيادي، ١٩٨٠، ص١٤٣-١٤٤).

ولعلّ من أظهر الأمثلة على ذلك، لفظ (الدنيا)، وأصله الحياة الدنيا، ولفظ (الجامع)، والأصل المسجد الجامع . وهذا يمكن عدّه من باب تخصيص العام أو التضييق في المعنى، وهو أحد مظاهر التطور الدلالي الذي توصّل إليه اللغويون المحدثون –بعد طول نظر– واستطاعوا تحديد ما يطرأ على المعاني من تغيرات، إذ تقتصر الدلالة العامة على بعض أجزائها فيضيق شمولها بحيث يصبح مدلول الكلمة مقصورًا على أشياء أقلّ عددًا مما كانت عليه الكلمة في الأصل (ينظر: أنيس،١٩٧٦، ص١٥٢، ١٥٤،والسعران، د.ت، ص٢٨٠، ٢٨٣،وأولمان، ١٩٧٥، ص١٦٢).

إنّ الاستعمال اللغوي القائم على إحلال الصفة محل الموصوف استعمال مألوف قد يتسم بالكثرة لدى العرب، حتى شاعت تلك الصفة –بفعل الاستعمال– وأصبحت اسمًا، كالأبطح والأجرع، قال سيبويه : "وربَّما جرت الصفةُ في كلامهم مجرى الاسم، فإذا كان كذلك حَسُنَ . فمن ذلك: الأبرقُ والأبطحُ وأشباهُهما" (سيبويه، ١٩٨٨، ج١ ص٢٢٨) ثم قال موضحًا في موطن آخر من كتابه :" وكذلك الأبطح إنّما هو المكان المنبطح من الوادي، وكذلك الأجرع إنّما هو المكان المستوي من الرمل المتمكِّن . ويقال: مكانٌ جرعٌ . ولكن الصفة ربَّما كثرت في كلامهم واُستعملت وأُوقعت مواقع الأسماء حتَّى يُستغنوا بها عن الأسماء، كما يقولون: الأبغث، فهو صفة جعل اسمًا، وإنّما هو لون . ومما يقوي أنه صفة قولهم: بَطْحاءُ وجَرْعاءُ وبَرْقاءُ، فجاء مؤنثه كمؤنث أَحْمَر" (سيبويه، ١٩٨٨، ج٣ ص٢٠١-٢٠٢)، فكأنّ الصفة لم تعد صفة بعد إقامتها مقام الموصوف بل غادرت الوصفية إلى الاسمية، حتى أنّ أثر العامل ليقع عليها مباشرة، فنجد أنه قد اُستُغني عن ذكر الاسم الموصوف دائمًا بفعل الاستعمال.

وقد عقد الثعالبيّ (ت٤٣٠هـ) في كتابه ((فقه اللغة وأسرار العربية)) فصلًا عنوانه (في إقامة وصف الشيء مقام اسمه) أورد فيه أمثلة متنوعة من القرآن الكريم وكلام العرب من شعر ونثر . ومن ذلك قوله تعالى :﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ﴾ [القمر:١٣]،

يعني السفينة . فوضع صفتها موضع تسميتها، وقوله تعالى: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ﴾ [ص:٣١]، يعني : الخيل، وقول الشاعر:

فكأني وقد تَقاصَرَ باعي خَابِطٌ في عُبابِ أخضَرَ طَامي

يعني : البحر، وقول الحجّاج لابن القَبعثرى : ((لأَحمِلَنك على الأَدهَم)) يعني : القيد، فردّ ابن القبعثرى عليه قائلًا :((مِثْل الأمير يحمل على الأَدهَمِ والأَشْهَبِ)) يعني : على الفَرس، بقرينة زيادة الأشهب للتخلص من معنى القيد وصرفه لغير وجهه ودفع البلاء عنه . فكأنه تجاهل على الحجاج (الثعالبي، ٢٠٠٠، ص٤٠٧) وجاء في لسان العرب :"والأدهَم القيد لسواده وهي الأَداهِم كسَّروه تكسير الأَسماء وإن كان في الأَصل صفة ؛ لأَنه غلب غَلبَةَ الاسم" (ابن منظور، د.ت، ج١٢ ص٢٠٩ مادة دهم).

ومثله قوله تعالى﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة:٤] والتقدير : وبالدار الآخرة هم يوقنون، كما أن قوله﴿وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا﴾[البقرة:١٣٠] أي : في الدار الدنيا (الزّجاج،١٩٨٢، ج١ ص٢٨٦) .

ونجد ابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري قد فصّل القول وهو بصدد الحديث عن إقامة الصفة مقام الموصوف وانتقال الصفة إلى الاسمية، إذ يقول: "وربما ظهر أمرُ الموصوف، وعُرف موضعه فيستغنى عن ذكره ألبتّةَ، وتقع المعاملة مع الصفة، وتصير الصفة كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف وذلك نحو قولهم الأجرع والأبطح، فالأجرع : مكانٌ سهلٌ مستوٍ لا يُنبِتُ، يقال مكان أجرع ورملة جرعاء ثم اشتهر المكان بذلك، فعُلِم مكانه وإنْ لم يُذكر فقيل الأجرع، إذ لا يُوصف بذلك إلا المكان . وأما الأبطح فالمكان المتسع ومثله البطحاء، وأصله أن يقال مكانٌ أبطح ثم غلبت الصفة وصارت كاسم الجنس" (ابن يعيش،٢٠٠١، ج٢ ص٢٥٦) . ثم يعقّب –ضربًا أمثلة أخرى– ويقول :" ومثله الفارسُ، والصاحبُ، والراكبُ، أصل ذلك كله الصفة، وإنما غلبت فصارت كاسم الجنس، ولذلك يُجمع جَمْعَه، فيقال: فارسٌ وفوارِسُ،

وصاحبٌ وصواحبُ، وراكبٌ ورواكبُ، كما يقال: (كاهِلٌ، وكواهِلُ) . فالفرسُ راكب الفرس خاصّة، والراكبُ راكبُ الجَمل خاصّة، لا يقال لغيره، والصاحبُ معروفٌ " (ابن يعيش،٢٠٠١، ج٢ ص٢٥٦).

ومثله "الأورقُ والأطلسُ، فالأورقُ : المُغْبَرُّ اللَّون، كلون الرماد، والحمامةُ ورقاءُ للونها، والأطلسُ: أن يضرب إلى الغُبرة، والذئبُ أطلسُ للونه، فأصلهما الصفةُ . ثم ظهر أمرهما، فصار الموصوفُ نِسْيًا منسيًّا، فصارا كالجنس" (ابن يعيش،٢٠٠١، ج٢ ص٢٥٦-٢٥٧).

ومثله ما جاء في قوله تعالى﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[آل عمران:١١٩]، قال أبو حيّان :"والذَّاتُ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ وَمَعْنَاهُ هُنَا أَنَّهُ تَأْنِيثُ ذِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ. فَأَصْلُهُ هُنَا عَلِيمٌ بِالْمُضْمَرَاتِ ذَوَاتِ الصُّدُورِ، ثُمَّ حَذَفَ الْمَوْصُوفَ، وَغَلَبَتْ إِقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَه" (الأندلسيّ، ٢٠٠٠، ج٣ ص٣٢٢) . ومثله (الجواري)"جَمْعُ جَارِيَةٍ، وَأَصْلُهُ السُّفُنُ الْجَوَارِي، حُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَقَامَتْ صِفَتُهُ مَقَامَه" (الأندلسيّ، ٢٠٠٠، ج٩ ص٣٤٠).

ومن إجراء الصفة مجرى الأسماء كلمة (الفقيه) وكلمة (القاضي) كقولك: مررت بالفقيه أو القاضي (السيوطي، ١٩٩٨، ج٣ ص١٢٨).

ومثل ذلك أيضًا مجيء الصفة وقد "غلب استعمالها مفردةً على الموصوف، كالبَرّ، والفاجر، والعالم، والجاهل، والمتّقي، والرسول، والنبي، ونحو ذلك مما غلب استعمال الصفة فيه مجرَّدةً عن الموصوف، فلا يكاد يجيءُ ذكر الموصوف معها، كقوله تعالى:﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ*وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾[الانفطار:١٣،١٤]، وقوله:﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾[الحجر:٤٥] وقوله:﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾[الأحزاب:٣٥] وقوله:﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[البقرة:٢٥٤]وهو كثير جدًّا في القرآن وكلام العرب" (ابن قيم الجوزية، ١٩٩٦، ج٣ ص٥٣٦-٥٣٧) .

ومن ذلك قوله تعالى:﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ:١١] أي: دروعًا سابغاتٍ، فالسَّابِغَاتُ: الدُّرُوعُ، وَأَصْلُه الْوَصْفُ بِالسُّوغِ، وَهُوَ التَّمامُ وَالْكَمال، وَغَلَبَ عَلَى الدُّرُوعِ فَصَارَ كَالْأَبطَحِ، وَقال الشَّاعِرُ:

عَلَيْهَا أُسُودٌ ضَارِيَاتٌ لَبُوسُهُمْ سَوَابِغُ بِيضٌ لَا يُخَرِّقُهَا النَّبْلُ

(الأندلسيّ،٢٠٠٠، ج٨ ص٥١٥، وينظر: السيوطي، ٢٠٠٨، ص٥٤٤، والسامرائي، ١٩٩٨، ص٩٢).

ومنه قول أبي ذؤيب الهذليّ:

وعَلَيْهما مَسْرودتانِ قَضاهما داوُد أو صنعُ السوابِغِ تُبَّعُ

يريد: (درعان مسرودتان) وكذلك السوابغ، يريد: الدروع السوابغ، فقد غلبت الصفة على الموصوف حتى عُرف بها وإن لم يذكر معها(ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٢ ص٢٥٠، ٢٥٣).

ومثل ذلك ما ورد في قوله تعالى:﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾[الصافات:٤٨] والمراد: حورٌ قاصرات الطرف (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٢ ص٢٥٣، والزركشي، د.ت، ج٣ ص١٥٥، والسيوطي، ٢٠٠٨، ص٥٤٤).

ومن ذلك الصهباء : الخمر، سُميت بذلك للونها، والصهبة الاحمرار، والورقاء : الحمامة ؛ لأن في لونها بياضًا، والأجدل : الصقر، وهي من الجَدْل أي الشّدة .والبوارح : الطيور (ينظر : دركوللي، ٢٠٠٦، ص١٩٦، ١٩٧) .

ويكثر حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه عندما تكون الصفة خاصّة يُعلم ثبوتها لذلك الموصوف لا لغيره، كقول العرب : حائض، وطامث، وطالق، وذلك لأنها صفات خاصّة بالمرأة (ابن قيم الجوزية، ١٩٩٦، ج٣ ص٥٣٦، ٥٣٧، وينظر: الزركشي، د.ت، ج٣ ص١٥٤)، فيا لها من سمة في كلام العرب ! أعني الإيجاز، فقد كانوا يوجزون المفردة فيبنونها بأقل قدر ممكن من الحروف . ومن هنا رأيناهم يقولون :

حامل، وطالق، وطامث، ومرضع، بدل حاملة وطالقة وطامثة ومرضعة ؛ لأن هذه الأوصاف وضعت للمؤنث، وليس من داعٍ لتأنيثها وتطويلها بزيادة تاء في آخرها (الخراوي، ٢٠٠٠، العدد٤ ص٨) . ولعل الألفاظ من قبيل: عانس، وعاقر، وناشز، وباكر، وثيب، يصدق عليها أن تكون صفة خاصّة يُعلم ثبوتها لذلك الموصوف المؤنث، لا لغيره .

وعلى صعيد المصطلح، فقد أوضح أحد الباحثين المحدثين، وهو يفسّر توليد بعض المصطلحات التي أصلها متكون من صفة وموصوف قائلاً :" ما كان مستخدمًا في الأصل هو المركّب الوصفي، ولمّا شاع استخدامه طويلاً ساغ الاجتزاء بالصفة من المركّب فكان" (جبر، ١٩٩٢، العدد٣٦ ص١٤٨) .

ويبدو مما سلف أن وقوع الصفة مقام الموصوف وقيامها مقامه كثيرًا إنما يكون للصفات الغالبة أو قل الصفات التي تقوم مقام الموصوف باطِّراد، فتجري محله على سبيل الدوام.

ومن الجدير بالذكر، أنّ ما ورد عن علمائنا القدماء من نصوص وإشارات يفصح عن عنايتهم بالاستعمال اللغوي وشيوع ذلك الاستعمال الذي كان محور دراستهم، وهذا –بلا مراء– من أبرز اهتمامات التداولية في الدرس اللغوي الحديث ؛ إذ إنها تعنى بدراسة اللغة في الاستعمال . وكذلك يفصح عن عنايتهم بقضية لغوية مهمة تتصل بالتطور الدلالي الذي يعد تخصيص الدلالة أحد مصاديقه، كما اتضح.

ولعل الفائدة من إقامة الصفة مقام الموصوف تلكم الظاهرة اللغوية، تكمن في الظفر بالإيجاز وعدم تطويل الكلام (بركللي، ٢٠٠٦، ص١٩٦)، إذ لا تدعو الحاجة إلى الإتيان بالمركّب الوصفيّ على الأصل، أي المجيء بالموصوف مشفوعًا بصفته، بل يُكتفى بصفته التي شغلت مكانه وأخذت محله بفعل الاستعمال اللغوي.

وتتجلى فائدة أخرى مهمة من هذه الظاهرة، تتمثل "بتكثير المترادف في اللغة من خلال تحويل الصفات إلى أسماء" كما يرى أحد المحدثين (بركللي، ٢٠٠٦، ص١٩٦).

والحق أنّ القول بتوفير البدائل من الألفاظ -ولا أقول المترادفة بل المتقاربة في المعنى- لعله أقرب إلى جادة الصواب ؛ ذلك لأن الترادف لا يقع على جهة التمام، إنما يبقى هناك معنى دقيق يفترق به كل لفظ عن معنى لفظ آخر،ولاسيما في اللغة (اللهجة) الواحدة . ولا يخفى أنّ التباين الصرفي للفظ المستعمل في التركيب من حيث الوزن والدلالة لا يُخلِّف ترادفًا، بتعبير آخر، أن الوزن الصرفي يلقي بظلاله على الدلالة للفظ أيضًا .

ويمكن أن تضاف فائدة أخرى إلى هذه الظاهرة، من بعد توفير ألفاظ متقاربة في المعنى، تتلخص بتعدد الألفاظ للمعنى المراد الخوض فيه، فيجد المتكلم سهولة واسترسالًا في خطابه، فإذا غاب عن ذهنه لفظ كان بوسعه أن يأتي بمقاربه، وإذا كان لا يستطيع النطق بكلمة ما كالذي يعاني عيًا نطقيًا، مثل الألثغ، لجأ إلى كلمة قريبة المعنى لها .وخير مثال على ذلك ما فعلهواصل بن عطاء الذي لم يكن يحسن النطق بالراء، فألقى خطبًا من دون اللجوء إلى الكلمات المشتملة على حرف الراء (ينظر: المبرد، ١٩٩٧، ج٣ ص١٤٣).

إنّ ما أسفرت عنه هذه الظاهرة، بتوفيرها الألفاظ المتعددة لمرمى معيّن، يمكن أن يسهم في عصمة المتكلم من الوقوع في التكرار في خطابه، بالاستعاضة بتلك الألفاظ البديلة ؛ فإقامة الصفة مقام الموصوف تتيح للمتكلم الاختيار وتصفح وجوه اللغة للإتيان بما يناسب، فهيرافد للخزين اللغوي، ومن ثَم تسهم في إثراء اللغة وتسبغ عليها طابع المرونة والاتساع.

المبحث الثاني : ما يقع منها على سبيل السياق التداولي، وأمثلته وفائدته:

يجري هذا النوع من إقامة الصفة مقام الموصوف على حذف الموصوف بالاستناد إلى سياق المقام، أو قل السياق التداولي بين المتكلم والمخاطب . قال ابن جني:" قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة . وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه . وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" (ابن جني، د.ت، ج٢ ص٣٦٠)، ثم يقول –في موضع آخر من كتابه الخصائص–: "وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به" (ابن جني، د.ت، ج٢ ص٣٦٦).

فالحذف ظاهرة تنتاب اللغة تعني "إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل" (الزركشي، د.ت، ج٣ ص١٠٢) . والدليل هو القرينة المقامية والمقالية التي لا بد منها للدلالة على المحذوف ؛ فالمشهور بين النحويين والبلاغيين أن القرينة تقع على نوعين : الأولى مقالية لسانية، والأخرى مقامية حالية . فالقرينة المقالية اللسانية تمثل كل المكونات اللسانية والقرائن شبه اللسانية، كالنبر، والتنغيم، والتلوينات الصوتية التي ترافق الكلمة داخل الجملة، وكذلك المحيط اللساني المتكون من الملفوظات السابقة للجملة أو اللاحقة بها (سرحان، ٢٠٠٠، ج١ ص١١٣).

أما القرينة المقامية الحالية، فتكمن في القرائن المحيطة بعملية التلفظ من المعارف أو المعلومات المشتركة بين المتكلم والمخاطب، ومن الأعراف والاقتضاءات والملفوظ وما ينتج عنه، وشخصية المتكلم والمخاطب، وما يتعلق بهما من ثقافة، وأوضاع اجتماعية، واقتصادية، وسياسية وحتى القبلية، والدينية (حسّان، ١٩٩٤، ص٣٣٩، ٣٥٢، وسرحان، ٢٠٠٠، ج١ ص١١٣).

فالحذف واقع وكثير في العربية، وقد توسعت فيه توسعًا كبيرًا حتى جرى فيها في كل نوع من أنواع الكلم، ومنها حذف الاسم المنعوت (السامرائي، ١٩٩٨، ص٨٢،

٨٣) . وهو حذف مرهون بتلك القرائن، فهي دليل الحذف . وعلى ذلك متى ما انعدم الدليل على المحذوف في السياق التداولي –الجامع لتلك القرائن– وُصف الكلام بالقُبح؛ فقد ذكر سيبويه أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه يعد قبيحًا إذا لم يوجد في الكلام ما يدل على ذلك المحذوف، كقولك: (آتيك بجيدٍ) فالموصوف غير معلوم يوقع في اللبس ؛ لانعدام ما يدل عليه . ويرتفع هذا القبح حتى تقول: آتيك بوعدٍ جيدٍ (ينظر: سيبويه، ١٩٨٨، ج١ ص٢٢٧) . فكأن سيبويه ينوّه إلى حقيقة السياق التداولي المشتمل على ملابسات الحدث الكلامي والقرائن المختلفة، فنجده يقرر –في موطن آخر من كتابه– بأنه إذا كان في الكلام ما يومئ إلى الموصوف فحينئذٍ يجوز حذفه وإقامة الصفة مقامه، وقد ضرب مثالًا توضيحيًا،" كقولك: سارُوا سَيْرًا رُوَيْدًا. ويقولون أيضًا: سارُوا رُوَيدًا، فَيحذفون السَّيرَ ويجعلونه حالاً به وَصَفَ كلامَه، واجتزأ بما في صدر حديثه من قول سارُوا، عن ذكر السَّير" (سيبويه، ١٩٨٨، ج١ ص٢٤٣–٢٤٤)، فحصل هنا حذف للمصدر أو الحال وأُقيمت الصفة مقامه اجتزاءً بما في صدر الكلام.

ولعل سيبويه اعتمد في تقريره، أول ما اعتمد، على السياق التداولي بما يتضمنه من قرائن، وأن الحذف جارٍ في هذه الأمثلة ونحوها استغناءً بعلم المخاطب، كما صرّح في أكثر من موضع في كتابه (ينظر: سيبويه، ١٩٨٨، ج١ ص٧٤، ٢٨٣، ٣٩٣، ج٢ ص٢٣٣، ٢٨٠، ٢٩٧، ٣٤٥، ٣٩١، ج٣ ص٧، ٥٦٣).

وقد اقتفى علماء العربية أثر سيبويه في مسألة جواز حذف الموصوف وقبحه، وهم إزاء قول القائل: (مررتُ بطويلٍ) ؛ فقد ذكر ابن جني أن حذف الموصوف في هذا وأمثاله لا يجوز لما يعتريه من لبس، فهو ليس صفة خاصة بموصوف معيّن، ولكن يجوز الحذف بقيام الدليل، مع التنبيه على أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه يكون ضعيفًا إذا كانت الصفة جملة، نحو: مررت برجل قام أخوه، ولقيت غلامًا

وجُهه حسن . ألا تراك لو قلت: مررت بقام أخوه، أو لقيت وجُهه حسن، لم يحسن (ينظر: ابن جني، د.ت، ج٢ ص٣٦٦، ٣٧٠-٣٧١)، وقال ابن يعيش، وهو بصدد هذا المثال:" لم يُعلم من ظاهر اللفظ أن الممرور به إنسانٌ، أو رمحٌ أو ثوبٌ، ونحوُ ذلك مما قد يوصف بالطول؟ إلّا أنهم قد حذفوه إذا ظهر أمره وقَوِيَت الدلالةُ عليه إما بحالٍ أو لفظٍ" (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٢ ص٢٥٣).

وعند تحليل حذف الموصوف تداوليًا، لا بد من الاحتكام إلى الافتراض السابق الذي يعدّه ديكرو جزءًا "لا يتجزأ من معنى الكلام، إذ لا أحد يمكن أن يتكلم دون أن يكون لكلامه افتراضًا، إلى درجة أن فعل الافتراض يشكل الفعل الأساسيّ للكلام" (صويلح، ٢٠١٨، العدد٦ ص١٣٨)، فالافتراض السابق ينطلق من فكرة تداولية مفادها أن المتكلم يفترض أن المستمع أو المخاطب عارف ببعض المعلومات، وهذه المعلومات لا تُذكر أو مسكوت عنها ؛ لكونها تُعامل على أنها معروفة، لذا تعدّ جزءًا مما يوصله المتكلم من دون قوله (يول،٢٠١٠، ص٥١).

ولعل للافتراض السابق الأثر الكبير في إمكانية جواز حذف الموصوف، حتى في مثل: مررت بطويل أو ظريف،ولاسيما إذا كان معلومًا لدى المخاطَب في وقت حصول الكلام أو التخاطب، مثلما يقع الحذف في الاستفهام وأضرابه، نحو أن يقال لك: أين زيدٌ؟ فتُجيب : ذهب، أي: ذهب زيدٌ، أو زيدٌ ذهب، فحُذف زيد ؛ لأنه معلوم لدى المخاطب . ففي لحظة الكلام يعرف المخاطَب بقصد المتكلم من (الطويل) فلا داعي لذكره، إما اختصارًا، أو تلميحًا، أو تهكمًا، أو تحقيرًا، بحسب القصد والموقف التداولي التواصلي.

ومن أجل ذلك، لا وجه لنعت هذا الحذف بالقبح، إذا ما عُرف القصد الذي قد يكون مشتركًا بين المتكلم والمخاطب . ومن هنا، فالقصد في كثير من الأحيان هو الذي يحدد البنية التركيبية للكلام لا العكس، وكذلك هو الذي يتمرد على معيارية

التركيب أو على الصناعة النحوية التي وضعها النحاة . فالمحذوف معلوم بين المتكلم والمخاطب بفضل السياق التداولي الدال على ذلك المحذوف ؛ "فالعرب تحذف الكلمة إذا كان ذكرها يؤدي إلى العبث ؛ لوضوحها وظهورها ولا يزيد المخاطب شيئًا" (السامرائي، ٢٠٠٣، ج١ ص٢٧٨) .

ومن نماذج حذف الموصوف ما أورده إمام النحاة، إذ يقول:"وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم واحدٌ مات . ومثل ذلك قوله تعالى جده:﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾[النساء:١٥٩] . ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

كأنك من جِمالِ بني أُقَيشٍ يُقعقَعُ خلفَ رجليه بشَنِّ

أي كأنك جملٌ من جِمالِ بني أقيش.

ومثل ذلك أيضا قوله:

لَو قُلتَ مَا في قَومِهَا لم تِيثَمِ يَفضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ

أي ما في قومها أحدٌ (سيبويه، ١٩٨٨، ج٢ ص٣٤٥).

ومثله "في حذف الموصوف قوله تعالى﴿وَأَنا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن:١١]، أي: قومٌ دون ذلك، أو ناسٌ . وقد حمل ناسٌ قوله تعالى﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ﴾ [المائدة:١٤] على هذا قالوا: تقديره : ومن الذين قالوا : إنا نَصارَى قومٌ أخذنا ميثاقهم . ومثله: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ [الصافات:١٦٤]، والمراد: إنسانٌ له مقامٌ معلومٌ، وقوله:﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾[النساء:٤٦]، أي: قومٌ يحرفون" (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٢ ص٢٥٤-٢٥٥).

قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى:﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ " وَدُونَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِمَحْذُوفٍ، أَيْ وَمِنَّا قَوْمٌ دُونَ ذَلِكَ . وَيَجُوزُ حَذْفُ هَذَا الْمَوْصُوفِ فِي التَّفْصِيلِ بِمِنْ، حَتَّى فِي الْجُمَلِ، قَالُوا: مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ، يُرِيدُونَ: مِنَّا فَرِيقٌ ظَعَنَ وَمِنَّا فَرِيقٌ

أَقامَ" (الأندلسي، ٢٠٠٠، ج١٠ ص٢٩٨) . ومثله قوله تعالى﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة:٩٦] أي:"وَمِنْهُمْ قَوْمٌ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ، وَيَوَدُّ أَحَدُهُمْ صِفَةٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا قَوْمٌ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ، وَهَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجُوزُ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ فِيهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وما مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقامٌ مَعْلُومٌ﴾، ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾، وَكَقَوْلِ الْعَرَبِ: مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقامَ" (الأندلسي، ٢٠٠٠، ج١ ص٥٠٣-٥٠٤)، كما مرّ.

وقد أورد الزركشي شواهد قرآنية ربط فيها حذف الموصوف بالسياق وغرضه، كقوله تعالى:﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سبأ:١٣]، أي: العبد الشكور، وقوله تعالى:﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]، أي: القوم المتقين، وقوله تعالى:﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ [الإنسان:١٤]، أي: وجنّة دانية، وقوله:﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ﴾ [الزخرف:٤٩]، أي: يا أيها الرجل الساحر، وقوله:﴿ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور:٣١]، أي: القوم المؤمنون، وقوله:﴿وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [القصص:٦٧]، أي: عملًا صالحًا (الزركشي، د.ت، ج٣ ص١٥٥).

ويحذف الموصوف لقرينة تقدّم ذكره، نحو: ائتني بماءٍ ولو بلرًدا، أي: ولو بماء بلرد (السيوطي، ١٩٩٨، ج٣ ص١٢٧)، ومنه قوله تعالى﴿اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم:١٨]، أي: في يوم ريح عاصف ؛ لأن العصف من صفات الريح التي تقدم ذكرها في السياق القرآني، وهو قوله تعالى (اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ) (ينظر: العكبري، ١٩٧٦، ج٢ ص٧٦٦، والأندلسي، ٢٠٠٠، ج٦ ص٤٢٣، والألوسي، ٢٠١٤، ج٧ ص١٩٣).

ويقع حذف الموصوف حين يُقصد به العموم، كقوله تعالى﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩]، وإشعاره بالتعليل، كقولهم: أكرِمْ العالِم وأهِنْ الفاسق، بمعنى أكرم الرجل العالم لعلمه وأهن الرجل الفاسق لفسقه . وكذلك يُحذف إذا

قُصد به مكان أو زمان، نحو: جلستُ قريبًا منك، أي: مكانًا قريبًا، ونحو: صحبتُك طويلًا، أي: زمانًا طويلًا (ينظر: السيوطي، ١٩٩٨، ج٣ ص١٢٧-١٢٨)، وكقولك: سافر طويلًا، أي: سفرًا طويلًا أو وقتًا طويلًا، وقولك: بكى كثيرًا، أي: بكاءً كثيرًا أو وقتًا كثيرًا (السامرائي، ١٩٩٨، ص٩١، ٩٢) .

إن ما تقدم من الأمثلة والشواهد في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، نجدها جاءت والصفة مفردة، أو كان الموصوف بعض ما قبله من مجرور بـ(من) وهو الأكثر، أو بـ(في) وهو الأقل، وهذا الحذف سائغ وكثير، لكنه يقع أيضًا والصفة جملة لا مفردة، كما في قول أبي ذؤاد الإيادي :

وقُصْرَى شَنِجِ الأنسَا ءِ نَبّاحٍ من الشُّعْبِ

أي: ثور شنج الأنساء، وقد يوصف به الفرس والغزال . وكقولك: وما من البصرة إلّا يسير إلى الكوفة، أي:رجل يسير . وقول الراجز :

نَرْمِي بكَفّيْ كان من أرْمَى البَشَرْ

أي: بكفي رجلٍ كان (السيوطي، ١٩٩٨، ج٣ ص١٢٩، وقول أبي ذؤاد الإيادي في ديوانه ص٢٨٨) . وقد اتفق السواد الأعظم من النحاة على وجود موصوف محذوف والصفة جملة عند مرورهم بقول الراجز المذكور آنفًا، والتقدير عندهم: بكفّي رجلٍ كان، إذ كان سائغًا فيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة (الأنباري، ٢٠٠٢، ص٩٧، والاستراباذي، ١٩٩٦، ج١ ص١٦٠، ٨٣٠، والأنصاري،١٩٩١، ج١ ص١٨٢، والصبان، د.ت، ج١ ص٢٥٢).

ولعل من أظهر الشواهد في مجيء الصفة جملة والموصوف محذوف قول أبي خالد القناني :

واللهِ ما لَيلي بِنَامَ صاحبُهْ ولا مخالطِ اللّيانِ جانِبُهْ

حيث أدخل الباء على (نامَ) وهو فعلٌ –كما هو معلوم– فإذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة، امتنع الجر الذي هو أثره، فكيف يكون توجيه ذلك؟ الجواب أنه على حذف الموصوف، أي: بليلٍ نامَ صاحبه (الأنباري، ١٩٩٥، ص١٠٥، والسيوطي، ١٩٩٨، ج١ ص٢٨، والصبان، د.ت، ج٣ ص٣٩) . فعلى حذف الموصوف يمكن تفسير ما يخالف الصناعة التي لا تجيز دخول الجر على الفعل.

ولمّا كان الأمر كذلك، أي يمكن مجيء الموصوف محذوفًا والصفة جملة – لوجود شواهد يُحتج بها– فلا معنى لقول ابن جني الذي وصف ذلك بالضعف، فضلًا عن عدم استحسانه –كما مرّ–ولا لقول من تابعه، كابن يعيش الذي نقل قول ابن جني نصًّا وزاد عليه القول بعدم جواز حذف الموصوف، والصفة جملة (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٢ ص٢٥٤)ولاسيما إذا ضممنا إلى ذلك قول أبي حيان الذي أجاز حذف الموصوف والصفة جملة ؛ لوجود ما يعين على ذلك في كلام العرب، إذ قال:" وَيَجُوزُ حَذْفُ هَذَا الْمَوْصُوفِ فِي التَّفْصِيلِ بِمِنْ، حَتَّى فِي الْجُمَلِ، قَالُوا: مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ، يُرِيدُونَ: مِنَّا فَرِيقٌ ظَعَنَ وَمِنَّا فَرِيقٌ أَقَامَ" (الأندلسي، ٢٠٠٠، ج١٠ ص٢٩٨) . فقول ابن جني وابن يعيش لا يؤخذ على إطلاقه ؛ فالسياق التداولي وما يحف بالخطاب هو الحاكم في الحذف عامة، وحذف الموصوف خاصة، لا الاستحسان، فلا يمكن القطع بضعفه أو عدم جوازه بمعزل عن ذلك السياق،ولا ضير إذا ما وُصف بقلة الاستعمال .ولا يخفى أن الاستعمال –وإن كان قليلًا– لا يبتعد عن دائرة الاهتمام، فهو على أية حال مستعمل، واللغة حياتها في الاستعمال فلا يمكن غض الطرف عن ذلك الاستعمال الذي ورد شعرًا ونثرًا، أي بمستويين من مستويات الأداء . لذا لم يجانب الرضي الصواب حين قال مقررًا :" اعلم أنّ الموصوف يحذف كثيرًا، إنْ عُلِم، ولم يوصف بظرف أو جملة ... فإنْ وُصف بأحدهما جاز كثيرًا، أيضًا، بالشرط المذكور بعدُ، لكن،

لا كالأول في الكثرة ؛ لأن القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله، والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف" (الاستراباذي، ١٩٩٦، ج٢ ص٣٢٤-٣٢٥).

أما فائدة هذا النوع من حذف الموصوف، فلعله يكمن في وجوه عدة:

الوجه الأول: البلاغة ؛ لأن حذف الموصوف ضربٌ من الإيجاز، والبلاغة -كما هو معلوم- في الإيجاز(ينظر : دركللي، ٢٠٠٦، ص١٩٦)، أو "قصد الاختصار عند قيام القرائن" كما نصّ الزركشي (الزركشي، د.ت، ج٣ ص١٦٣) . لذا كان لهذه الظاهرة نصيب من إيجاز القول وبلاغته، ذلك الإيجاز الذي يمكن أن يستشف منه أمران "الأول أنّ العربية لغة تعتمد على عقل المخاطب، أكثر مما تعتمد على الألفاظ، والآخر أنّ العرب عُرفوا بحدة العقل، ونفاذ الإدراك، بحيث استطاعوا أن يفهموا المعنى ولا دليل عليه من اللفظ، ويستنبطوا الفكرة ولا مفصح عنها من كلام" (الغزاوي، ٢٠٠٠، العدد٤ ص٨).

ولعل في ذلك الإيجاز الذي جرى بالحذف إيقاعًا للخرق والتمرد على مبدأ التعاون الذي نادى به (غرايس)، إذ ينتقل الفعل الكلامي من فعل كلامي مباشر إلى فعل كلامي غير مباشر، له إيحاءاته وتلويحاته وإشاراته . فهذه الظاهرة ضرب من الإيجاز يفيد المعنى ؛ لأنها تثير التفكير عند المتلقي وتجعله يتفاعل مع رسالة المتكلم.

الوجه الثاني: إتاحة المجال أمام العقل كي ينشط في البحث عن الموصوف ويتلذذ في الاهتداء إليه ؛ ففي إثارة فكر المخاطب وذهنه وخياله بتشغيل آلية الاستدلال على جزء المعنى المحذوف من الخطاب، لا يخلو من تأثير في المخاطب (ينظر : دركللي، ٢٠٠٦، ص١٩٦)، فضلًا عن تكثيف المعنى وتقوية قدرة الملفوظات على إيصال المقصود.

الوجه الثالث: لفت النظر إلى أبرز سمات الموصوف (ينظر : دركللي، ٢٠٠٦، ص١٩٦).

الوجه الرابع: التوسع في التعبير وزيادة في المعنى، ولعل من أظهر الأمثلة على ذلك قوله تعالى:﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة:٨٢]، فأنت ترى أنه إذا قال ضحكًا قليلًا وبكاءً كثيرًا كان نصًّا على الضحك والبكاء، وإذا قال زمنًا قليلًا أو زمنًا كثيرًا كان نصًّا على الزمن، في حين أنه لمّا حذف الموصوف احتمل معنيين: المصدرية، أي: ضحكًا قليلًا، والزمن، أي: زمنًا قليلًا، وقد يكون المعنيان مرادين في آن واحد فكسبهما من أيسر طريق وأوجز تعبير، فبدل أن يقول: فليضحكوا ضحكًا قليلًا وقتًا قليلًا، وليبكوا بكاءً كثيرًا وقتًا كثيرًا قال:﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ فأدى المعنيين معًا (السامرائي، ٢٠٠٣، ج٢ ص١٣٩).

وقد يكتسب بحذف الموصوف، أيضًا، معنى المفعولية والمصدرية، كأن تقول: هو لا يفقه إلّا قليلًا، قال تعالى:﴿ بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الفتح:١٥]، فقد يحتمل أن يراد بـ(قليل) المفعولية، أي: إلا قليلًا من الأمور، وقد يحتمل المصدرية، أي: فقهًا قليلًا، وقد جمع المعنيين بحذف الموصوف، أي: لا يفقهون إلا قليلًا من الأمور فقهًا قليلًا (السامرائي، ٢٠٠٣، ج٢ ص١٣٩) .

الخاتمة :

أسفر البحث في مسيرته مع ظاهرة إقامة الصفة مقام الموصوف عن نتائج، يمكن إجمالها بما يأتي:

١-إنّ لهذه الظاهرة نوعين رئيسين : الأول دائمي، صارت معه الصفة كاسم الجنس، وهذه الصفة لا تكون إلّا مفردة،ولا ينصرف الذهن معها لموصوف يُقدّر أو يُذكر، بل حلّت محله وأخذت موضعه، وهذا النوع كان للتطور اللغوي يد فيه . والآخر سياقي،

أي مرهون بالسياق التداولي، فالموصوف يتغير ويتحدد بتغير السياق، وكذلك يترجح تقديره بفضل السياق، لذا يتسم بالمرونة والاتساع،ولا يقتصر على الصفة المفردة بل يجري مع الصفة الجملة، كما أقره الاستعمال والواقع اللغوي وأيدته الشواهد والأمثلة الواردة في كلام العرب الفصحاء.

٢-إنّ القصد هو الذي يرجح الموصوف المحذوف للنوع السياقي، ومن ثَم هو الذي يحدد البنية التركيبية للكلام، أو يصطفي التعبير الملائم، وليس العكس.

٣-يدور تقدير الموصوف المحذوف في فلك السياق التداولي الذي يحف بالعملية التخاطبية،ولا تقتصر معرفة تقديره على معيارية التركيب، أو الصناعة النحوية التي يشوبها التكلف حينًا والتمحل أحيانًا أخرى.

٤-يجتمع نوعا الظاهرة في تحقيق فائدة الإيجاز وعدم تطويل الكلام بما لا طائل وراءه، فضلاً عن اجتماعهما في تحقيق فائدة الاتساع في التعبير والمرونة فيه . وقد صدق ابن جني حين أضاف الشجاعة إلى العربية بقوله (شجاعة العربية) -التي جعلها عنوانًا لأحد أبواب كتابه الخصائص- ؛ لما تمتلكه العربية من هذه الظاهرة إلى جانب ظواهر أخرى.

٥-تتلخص فائدة النوع الدائمي بتوفير البدائل من الألفاظ المتقاربة في المعنى عبر تحويل الصفات إلى أسماء، ومن ثَم تتيح للمتكلم الإفادة من تلك الألفاظ في الاستعمال ؛ فهي بلاريب كمٌ يرفد المتكلم ويُكسب ثراءً يُضاف إلى ثراء العربية.

٦-يمكن تفسير الحذف بصورة عامة، وحذف الموصوف بصورة خاصة بالاحتكام إلى مجالات الدرس التداولي وأركانه التي منها الافتراض السابق ؛ فهو يبيّن المسكوت عنه والذي لا يقال.

٧–قد تُقام الصفة الجملة مقام الموصوف،ولاسيما مع النوع السياقي،ولا يقتصر قيامها على الإفراد، لذا ردّ البحث قول ابن جني وقول ابن يعيش اللذين ذهبا إلى تضعيف وعدم جواز إقامة الصفة الجملة مقام الموصوف.

٨–كشف البحث عن فوائد إقامة الصفة مقام الموصوف في الاستعمال اللغوي، تمثلت بالإيجاز وإثارة ذهن المخاطب ولفت نظره إلى أبرز سمات الموصوف، والتوسع في التعبير،والزيادة في المعنى .

المصادر والمراجع:

*** القرآن الكريم.**

أولًا : الكتب:

١. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ) : الخصائص ، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، (د.ت).

٢. ابن قَيِم الجَوْزِيَّة، أَبو عَبْدِ اللَّهِ محمد بنِ أبي بكر بْنِ أَيوب (ت ٧٥١هـ) : بَدائعُ الفَوائِد، تحقيق : علي بن محمّد العمران (إشراف: بَكر بن عَبدِ اللَّهِ أَبو زَيْد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٥ هـ/ ١٩٩٦م.

٣. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري (ت ٧١١هـ) : لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١،(د.ت) .

٤. ابن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ) : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا–بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٥. ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت٦٤٣هـ) : شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: د.إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

٦. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ) : شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

٧. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت ١٢٧٠هـ) : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ / ٢٠١٤م .
٨. الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد (ت٥٧٧هـ):
٩. أسرار العربية، تحقيق : د.فخر صالح قدارة، دار الجيل – بيروت ط١، ١٩٩٥م.
١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق : د.جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة : د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
١١. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت ٧٤٥هـ) : البحر المحيط، تحقيق :صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م.
١٢. أنيس، د. إبراهيم : دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣، ١٩٧٦م.
١٣. أولمان، ستيفن : دور الكلمة في اللغة، ترجمة : د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، مصر، ١٩٧٥م.
١٤. الإيادي، أبو دؤاد (جارية أو حارثة بن الحجاج) : ديوان، نشر جوستاف جرونيام، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة : إحسان عباس، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ط١، ١٩٥٩م .
١٥. الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت ٤٣٠هـ) : فقه اللغة وأسرار العربية، تحقيق : ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٦. حسّان، د.تمام : اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، ١٩٩٤م.

١٧. زركلي، د.عبد الرحمن : الظواهر اللغوية الكبرى في العربية، دار الرفاعي للنشر ودار القلم العربي، حلب-سورية، ط١، ٢٠٠٦م .

١٨. الزجاج، إعراب القرآن المنسوب غلطًا إلى الزّجاج (ت٣١١هـ). والصحيح أن الكتاب عنوانه (الجواهر)، ومؤلفه الصحيح هو : أبو الحسن علي بن الحسين الباقوليّ (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق : إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٩. الزركشيّ، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ) : البرهان في علوم القرآن، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د.ت).

٢٠. الزياديّ، حاكم مالك : الترادف في اللغة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠م.

٢١. السامرائي، د. فاضل صالح:

-الجملة العربية تأليفها وأقسامها، منشورات المجمع العلمي،مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٨م.

-معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان-الأردن،ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م .

٢٢. السعران، د. محمود : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

٢٣. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) : الكتاب، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٢٤. السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ):
-الإتقان في علوم القرآن، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٢٥. الصبان، محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ) : حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، أمام الباب الأخضر-سيدنا الحسين، مصر، (د.ت) .
٢٦. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ) : التبيان في إعراب القرآن (يعرض لأهم وجوه القراءات، ويعرب جميع آي القرآن)، تحقيق : علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٩٧٦م.
٢٧. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) : الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٢٨. يول، جورج : التداولية، ترجمة : د. قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، دار الأمان، الرباط، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

ثانيا : الرسائل والأطاريح الجامعية:

28-سوحان، إدريس : طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، ٢٠٠٠م .

ثالثًا : البحوث المنشورة:

29-جبر، يحيى عبد الرؤوف : الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللسان العربي، العدد ٣٦ لسنة ١٩٩٢م.

٣٠-صويلح، د.هشام : الافتراض المسبق في الدرس التداولي أنماط وتطبيقات، جامعة عنابة-باجي مختار، مجلة المقال، العدد السادس/ فيفري ٢٠١٨م.

٣١- الغزالي، د. نعمة رحيم : العربية المعاصرة والحسّ اللغويّ، مجلة الذخائر، العدد ٤، خريف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.